على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

فانيلة سيّد مهدي

خلال الحرب المريرة مع إيران، كان بعض العسكريين يلجأون إلى الأئمة وأولياء الله وبعض السادة في محاولة للتخلص من هموم العسكرية وبرجاء العودة سالمين إلى أهليهم.. ولم يختلف الحال عند العريف (ناصر العبيد)، الذي كان يتبرك بزيارة (سيّد مهدي) عند التمتع بالإجازة وقبل الالتحاق إلى وحدته..

وكان أبو صالح كريماً بالأدعية وبإغداق الكلمات التي ترطب الأجواء الروحية المرتبكة لأبي حسين لاسيما قبل الالتحاق للمعسكر.. وكانت من كرامات سيد مهدي التي تمسّك بها صاحبنا (الفانيلة) التي منحه إياها لإسباغ البركة على جسده.. ولتحميه من (الشظايا).. الخ.

ولن ادخل في مناقشة المعاني والدلالات لتلك الذهنية التي حملت ذلك العسكري المسكين للبحث عن وقاية لجسده النحيل من ويلات الحرب.. غير أن دلالة القصة ليست كمضمونها أحياناً.. فأنا استخدم هذه القصة، واستخدمتها سابقاً في توصيف أحوال الدنيا وبعض المؤسسات والأشخاص، حيث يظهر لنا منها الشيء اليسير الذي يُغرينا أحياناً للتصريح بالمنجز والنتائج، فنعتقد أن هذا هو الجوهر والحال. ولولا الظروف التي تكشف البعض، فتُظهره عارياً، تلفح به الريح أياما وسنين وعقوداً، لكانت الحياة (بيد الظالم) حتى نفارقها..

تقول حكاية ناصر العبيد انه بعد أن مّل ويلات الحرب ودفعت أسرته ثمناً كبيراً من الجوع والفاقة ونقص الثمرات، قرر أن يفرّ من وحدته ويعيش بعيداً عن عيون الناس في الأرياف متنقلاً بين المعارف والأصدقاء، وأحيانا في الفلوات حيث لا امن ولا انضباط عسكري ولا جيش شعبي ولا مخبري الحزب.. ولقد كابد الصعوبات وبات لياليه بلا شراب أو طعام، و(شبع) من المفاجآت و(الهبطات)، كلما مرت مفرزة أو مجموعة عسكرية أو حزبية.. كأنه المطلوب أبداً مثل الهدهد. ويوم اصدر النظام قرار العفو عن المجرمين والمتخلفين والهاربين، شمله العفو فكان اتجاهه الأول إلى الحمام الشعبي في قضاء الحي. وفور وصوله عرض على صاحب الحمام مشكلته وهي كما يأتي:

- ياخويه يا أبو عباس.. صار سنة جلدي ما شايف الماي.. چنّي شايل ٥٠ كيلو (غاذورات)..

فطمأنه صاحبه: على كيفك.. يصير خِير.. تتدلل.. وبعد عدة جولات من الغسل و(الجَلِف) ظهرت البشائر وهتف صاحب الحمام:

- ما شاء الله.. جلدك ابيض مثل الثلج..

وهنا ظهرت الحقيقة.. وهي موضوعنا، إذ إننا نحتاج إلى (حمام) أبو عباس لكل من يخفي عنا واقعنا، ويُراكم على نفسه ومؤسسته (غاذورات) لا نهاية لها..

- ياخويه هذا مو جلدي.. هسه يالله وصلت لفانيلة سيد مهدي!!

بديل له!!

يقولون (والعُهدة عليهم، واسأل الله أن يدخلهم جهنم إن كانوا كاذبين)، إن دولة رئيس الوزراء رفض استقالة احد المسؤولين (الفاشلين) نظراً لعدم وجود (بديل له).. واسأل الله مرة أخرى أن يُلقي الزاعمين بهذا القول في الدرك الأسفل من النار إنْ كان افتراءً على الناس وعلى المسؤولين.

ولكن لنفترض إن دولته رفض بالفعل استقالة احد المسؤولين.. ولنفترض إن ذاك المسؤول لم يكن فاشلاً بل مسؤول على درجة كبيرة من الأهمية، وعلى سعة كبيرة بمهام مؤسسته.. وكان ناجحاً نجاحا منقطع النظير.. وكل هذه فرضيات قد لا تجد من يقرأها في زحمة الكم الهائل من الصحف والأخبار والفضائيات و(الثرد)، ولكن لكل فرضية لذّتها، ولكل برهان نظرية لذته وفائدته..

ودعني اسأل، لماذا نفترض إن شخصاً ما لا بديل له. ومن هو الشخص بمواصفات من هذه الشاكلة.. وهل في دولتنا (عُسر) ولادات بحيث إن أماً عراقية ماجدة ولدت ولم تلد بعدها النساء.. فالمهندس موجود، ونتعثر بالكفاءات منهم، ثم لا نسأل عنهم.. والاقتصاديون أكثر من (الهم على القلب) كما يقول سيد مهدي.. والأطباء العراقيون يُديرون أفضل مستشفيات العالم.. حتى قال أحدهم إن نقيب أطباء بريطانيا عراقي.. أما المحاسبون، فيبحثون عمن يوفر لهم فرصة عمل، وبعضهم بكفاءة تبزُ كفاءة الانكليز والكنديين والأمريكان..

فهل من مزيد.. المحامون والحقوقيون والمتخصصون بالعلوم السلوكية والجغرافيا والتاريخ والدين والتربية (الوطنية والقومية) والأحياء والصيدلة وشؤون العشائر والمختارون والضباط والغواصون والبحارون.. ولا ادري بقية المهن العديدة.. فمن هو المسؤول الذي لا بديل له، والذي شعر (ويا للعجب) انه فاشل، فطلب التنحي لان الأمة (كفرت) من فشله.. ومع ذلك تتمسك به الدولة وتقول (لا بديل له).. اهو (إينشتاين)؟!.. لا ادري.. ولكن الأخير لم يدع انه (لا بديل له)، حتى انه منح سائقه فرصة أن يُلقي المحاضرة بدلا منه في إحدى الجامعات نظراً لمقدار ما استوعبه (السائق) من معلومات نتيجة مرافقته.. يعني إن (إينشتاين) أصبح له بديل.

فمن هو المسؤول الذي ليس له بديل أو (لا بديل له)؟.

إن من يدّعي، أو يوهم الناس، والرؤساء، أنْ لا بديل له، هو المسؤول الفاشل الذي ينصب (الشرك) للناس، ويضع كل شيء رهناً بشخصه ابتداءً من الإبرة وحتى نصب المحطات العملاقة لتوليد الكهرباء أو تحلية المياه أو إطلاق الصواريخ..

إن دولتنا ابعد ما تكون عن مثل هؤلاء الشخوص واقرب للهزيمة بوجودهم..

التحالف العشائري الانكلواميركي.. خطوة إلى الوراء

حسن متعب ♦

تواترت الأنباء عن مبادرات أميركية كانت قد سبقتها تحركات بريطانية لإقامة تحالفات عشائرية واسعة، تضمن في الأساس الولاء العشائري للسياسة الأميركية التي لا تختلف في اتجاهاتها وأهدافها عن السياسة البريطانية تجاه العراق، غير أن مثل هذه التحركات تثير في أذهان المراقبين تساؤلات عدة، تبدأ بالأهداف التي ترجوها أميركا وبريطانيا منها وتنتهي بالفاعلية المتوقعة لشيوخ العشائر لضمان تحقيق تلك الأهداف، وفي المقابل هناك أيضا تساؤلات عن موقف الحكومة التي من واجبها الحفاظ على سيادة البلد واستقلاليته ومنع التدخلات الأجنبية في شؤونه، وان كان هذا الواجب مازال حبرا على ورق، إلا انه واحد من أهم الواجبات التي تستدعي قيام الحكومات ونشوء الدول في العالم اجمع وليس في العراق أو المنطقة..

إن أهم إشارة يمكن التقاطها وبعيدا عن تلك التساؤلات هو أن اللجوء إلى القوى العشائرية سواء من قبل قوى داخلية أو خارجية يعني في الأساس ضعف أجهزة الحكومة الإدارية والأمنية وعدم توفر الإمكانات الذاتية للحفاظ على هيبة الدولة وفرض سيادة القانون، مما يعني في النهاية فقدان العدالة وامتهان الكرامة وسيادة الفوضى، فالمنطق العشائري واضح في شريعته وكينونته، فهو قائم على منطق القوة والمزاج والعلاقات والموروثات التي يتنافى اغلبها مع التشريعات المدنية الاجتماعية والقانونية.. ولكن إشارة أخرى يمكن التقاطها أيضا من تلك الأنباء وهي أن السفارة الأميركية قد خصصت مبالغ مالية طائلة تفوق عدة مرات ما خصصته بريطانيا في تحالفها السابق مع العشائر العراقية، ولا نريد هنا البحث فيما إذا كان الأميركيون يريدون سحب البساط البريطاني أم لا، ولا يهم إن كان ثمة خلاف واختلاف في المنهج بين الإدارتين ولكن الأهم هو: هل أصبح شيوخ العشائر العراقية مادة معروضة في المزاد؟..

ليس بعيدا عن ذاكرتنا عهود الولاء التي كان يوقعها بعض شيوخ العشائر العراقية بالدم للدكتاتور السابق في الفترة التي شعر فيها بضعفه وبحاجته الماسة إلى ولائهم، فاستخدمهم مقابل المال والأعطيات كوكلاء له ضد أبنائهم وإخوتهم، ولكن العذر الذي يلتمسه الجميع لهم هو البطش والتنكيل الذي كان سوف يحل بهم إذا امتنعوا آنذاك عن ذلك، وبالمقابل ليس بعيدا عن الذاكرة موقف بعض العشائر المشرف في محاربة الإرهاب من خلال التشكيلات التي ساندت قوى الأمن والشرطة والجيش وأعادت للحكومة بعض هيبتها التي فقدت بسبب تنامي سطوة الميليشيات والإرهاب معا وتعدد مراكز القوى، وأخيرا ليس بعيدا عن ذاكرة التاريخ موقف العشائر العراقية في ثورة العشرين ضد الاستعمار البريطاني، ورفضهم الأبي الخنوع والخضوع للاحتلال، ذلك الموقف الذي سجله التاريخ لهم بمداد من ذهب، لان المال لم يكن موجودا كدافع لهم للقيام بواجبهم الوطني الشريف، ولكن أي شيء سيسجله التاريخ للذين يعقدون التحالفات والصفقات الآن؟.. وماذا بإمكانهم أن يقدموا للأميركان والبريطانيين مقابل المال؟..

صحيح أن الأوضاع الاجتماعية في العراق الآن تعطي للدور العشائري دورا مهما في مجمل النشاطات اليومية، إلا أن ذلك ناتج عن تردي الأوضاع وليس تقدمها وعن توقف حركة التنمية البشرية وعن مستوى التخلف الذي يؤدي إلى تفكك الهوية الوطنية وضعف القوانين والتشريعات وانحسار الخيارات المدنية أمام المواطن، فهل تسعى الإدارة الأميركية وبالتحالف مع الحكومة إلى تكريس مثل هذا المشهد الذي يتعارض كليا مع روح المواطنة ومفهوم العدالة وسيادة القانون؟.. وإذا كان الموقف الأمني هو الذي يدفع الإدارة الأميركية والحكومة الضعيفة للافادة من سطوة شيوخ العشائر في هذا المجال، فما بال البرلمان الذي يسعى أعضاؤه إلى سن قوانين وتشريعات من شأنها تكريس الواقع العشائري دون أية التفاتة أو نظرة جدية إلى مستقبل شعب يصبو نحو التقدم ويأمل بالتنمية ويعقد الآمال على هؤلاء الذين أوكل إليهم مصالحه الحاضرة والمستقبلية..

قد تغلف الإدارة الأميركية نواياها بان هذه الأموال تصرف في مساع حثيثة لضبط الأمن ومحاربة الإرهاب؟.. وقد يؤطر البرلمان مساعيه بان مثل هذه التحالفات والتشريعات المرافقة لها تدخل في باب تقوية اللحمة الوطنية بين عشائر العراق بمختلف انتماءاتها، إلا أن هناك حقائق لا يمكن إغفالها، وهي أن تكريس الإرادة العشائرية يدفع البلاد إلى الوراء بسرعة تفوق سرعة خطط التنمية والإعمار التي تخصص لها المليارات وتفرغ لها العقول ومراكز الأبحاث والدراسات، ومن ثم فان أي حديث عن حقوق الإنسان وعن المساواة بين المرأة والرجل وعن حقوق الطفل وما شابه ذلك من نمطيات المجتمع الحديث ستطوى في بلد يقوده الموروث المتمدد بلا ضوابط ولا قوانين.. إن السعي إلى تكريس الهيمنة وربط شيوخ العشائر باليات من شانها أن تضمن الولاء للسلطة، سينسف أيضا التجربة الديمقراطية بأسرها، وسيعرقل بطرق شتى تنفيذ برامج التنمية المعاقة أصلا بالفساد وعدم كفاءة القائمين على تنفيذها وتعدد مراكز القوى خصوصا في المحافظات.. ومن الملفت للنظر أن أيا من أجهزة الدولة سواء الحكومة أو البرلمان لم يفكر أو يسعى إلى استثمار المبالغ التي سوف تخصص للمجالس العشائرية أو بقدر مماثل أو مقارب لها في وسائل ومجالس وهيئات من شانها رفع المستوى الثقافي والفكري كمكتبات محلية في المدن أو مختبرات علمية في المدارس الثانوية كما كانت موجودة أصلا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أو كما هي موجودة في مختلف دول العالم، بل أن جل تفكير البرلمانيين هو: من هي الجهة التي يجب أن يرتبط بها المجلس العشائري الجديد؟.. وهو في الحقيقة انعكاس لتخوفهم من استغلال هذا المجلس لأغراض انتخابية قادمة أو لتقوية ودعم سلطات حالية، دون التفكير ولو مرة واحدة في تأثيراته الاجتماعية التي ستكرس إلى زمن طويل قادم واقع التخلف والتمييز والإحباط، وان دعم الواقع العشائري يعني بالأساس نسفا رسميا لأفكار التمدن ومشاريع بناء المجتمع المدني الحديث..

■ كاتب وإعلامي مقيم في استراليا

كاريكاتير

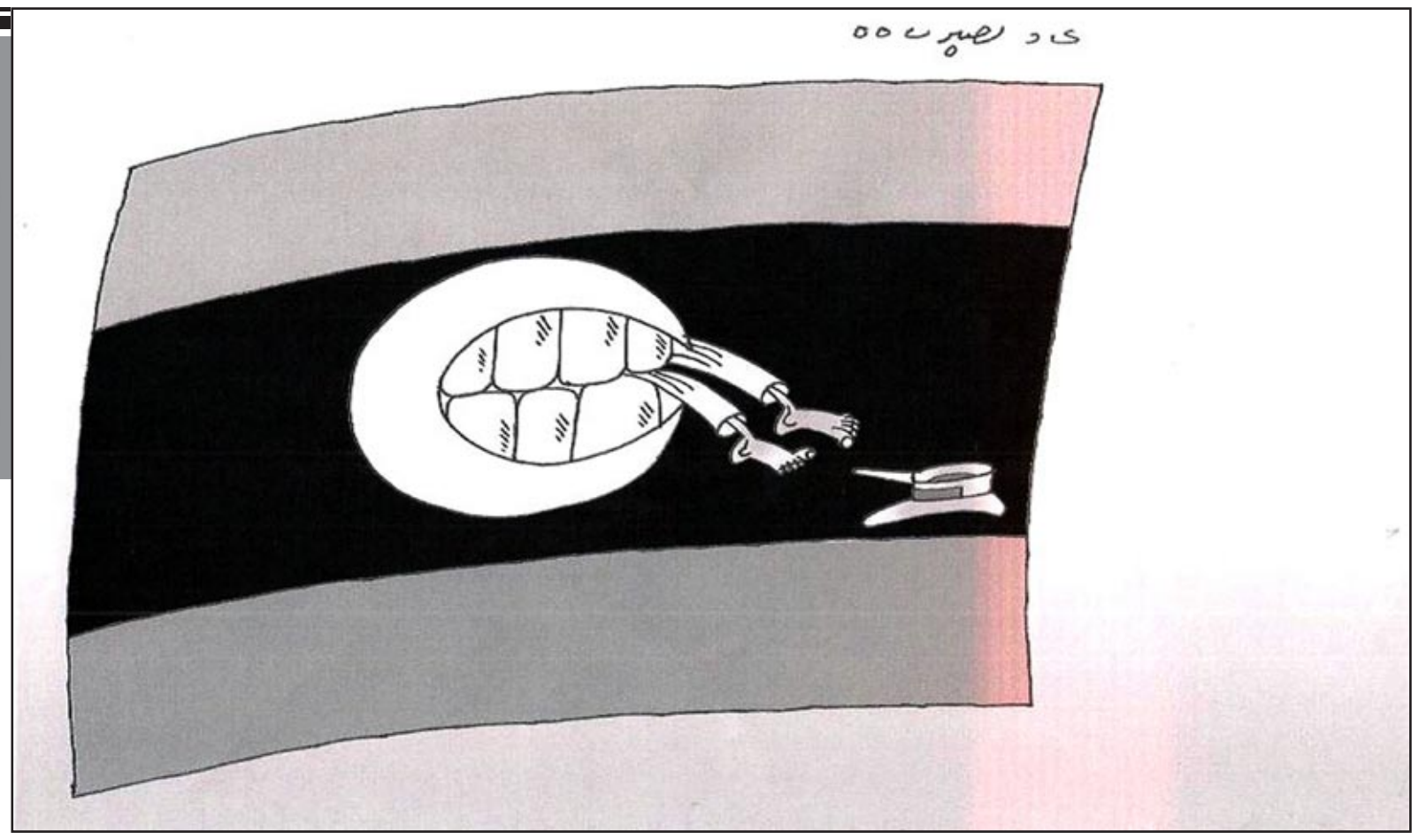

■ عادل صبري

تسييس العشائرية والتديّن الشعبي

ثامر الهيمص

الهجرة من الريف إلى المدينة أخذت طابعاً نوعياً منذ تأسيس سدة الكوت في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، فقد حصلت عملية ترييف كبيرة في المدن الرئيسة مثل بغداد والبصرة ليتشكل حزام فقر لكل منها. وبعد عشرين عاماً تقريبا، أي عقب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تغيّرت التوازنات بين الشرائح الاجتماعية وكان ذلك أوضح في بغداد بعد الاعتراف الرسمي بسكان أحزمة الفقر بإنشاء مدن كاملة لهم .

والمرحلة الثانية بدأت بعد فشل قانون الإصلاح الزراعي في السنة نفسها ، فعلى اثر ذلك انخفض الإنتاج الزراعي والحيواني وتزايدت الهجرة مواكبةً لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث أصبح سكان الريف لا تتجاوز نسبتهم ٢٠٪ من سكان البلاد . وصاحب ذلك انحسار في نفوذ المشايخ التقليدية في ضوء قانون الإصلاح الزراعي مع انتشار أفكار الاشتراكية ومحاولات إقامة الدولة ذات التوجه العلماني .

وجاءت مرحلة الحروب والعقوبات الدولية لتكرس الحالة، أي الهجرة المتواصلة التي ازدادت بعد انتشار وتفشي حالة التصحر . والعقوبات حجمت دور الدولة في مواصلة صيانة المبازل والأنهر ماعدا المصب العام الذي اتضح أن الاعتبارات السياسية كانت وراء إقامته، مما زاد من حالات الملوحة في كثير من الأراضي الزراعية، خصوصاً في منطقة الفرات الأوسط، مع مواصلة الحكومتين التركية والسورية بناء المزيد من السدود والخزانات بدون رد فعل عراقي سواء بإنشاء السدود والخزانات أو الاحتكام إلى المعاهدات الدولية .

وتكرس التصحر والهجرة من الريف إلى المدينة بعد عام ٢٠٠٣. وهنا لا بد من الإشارة أيضا إلى دخول الجانب الإيراني على الخط بقطع مياه نهري كارون والوند وبقية الروافد، فازداد الريف فقراً وتصاعدت وتيرة الهجرة واتخذت الأمية أبعاداً جديدة لتصل إلى نسبة غير اعتيادية مع التسرب من المدارس وأمية النساء .

بفعل الفقر والجهل من جهة، وتراجع سلطة الدولة منذ عام ١٩٩١ لحد الآن من جهة أخرى،وقد برزت التضامنات المحلية لتملأ الفراغ ، حيث تم تعويض نفوذ الإقطاعي - الشيخ بالسياسي - رجل الدين، فالأخير يملك نفوذاً سياسياً أكبر من الشيخ الجديد سليل الشيخ - الإقطاعي القديم. كما أن هذه القاعدة الاجتماعية والسياسية كانت حاضنة ملائمة للتوجهات الإيديولوجية والعقائدية باسم الإسلام السياسي (الطائفي)، وهو ما تجسد على نحو واضح في الدستور باسم "المكونات". وبذلك أصبحت العشائرية والطائفية وجهي العملة في الحياة الاجتماعية في المدن. ونقصد بشكل أدق أن العشائرية هي لهذا الغرض كانت بمثابة ممارسة للتضامنات ذات الطابع السياسي في المدينة وبذلك تشوهت كثيراً الأعراف العشائرية التقليدية لأنها تصدر عن جهات عشائرية بالاسم فقط وهي مقطوعة من جذرها الريفي ولذلك أخذت تستعين بالطائفة لكي يكون لها وجه سياسي مقبول اجتماعي في المدينة والعمل السياسي عموما.

أما الطائفية فهي أيضاً تمارس عملها السياسي بالاستناد إلى قاعدة اجتماعية لا تملك أن تغذيها بالتدين الشعبي العشائري فقط لان القاعدة الاجتماعية ما زالت وستبقى في الأفق المنظور ترزح تحت ثقل الجهل والأمية، فيما الفقر يتفاقم ويتكرس ليصل إلى عشرة ملايين جائع أغلبهم أميون .. أنها قاعدة مثالية للتدين الشعبي ذي القواعد العشائرية ليأخذ أبعاداً راديكالية غالباً .

تصاحب ذلك محاولات بائسة في التفتيش في الموروث الشعبي أو الطائفي عن بذور لديمقراطية مع نزعات نحو تضامنات جديدة تستمر في ذات المنهج ، وهذه العملية تواكبتها عملية سياسية أصبحت المحاصصة رمزاً لمصيرها وبوصلة لحركتها .

قد يبدو المشهد سوداوياً، ولكن هناك ضوء في آخر النفق، وهذا الضوء هو على الأقل من الناحية الاقتصادية، فالريع الحالي للنفط بات عبئاً ثقيلاً ومصدراً للتضخم و(المرض الهولندي) بحيث يصبح موردنا هذا نتيجة فقط لتلبية الاستيراد وارتفاع الأسعار ونصبح دولة إعانات ونراوح في خانات الفقر والتمزق والتدخل الخارجي .

لذلك فان تنمية الريف وتصنيعه وإعادة تشغيل المعامل وإقامة الحوض الجاف وتطوير السياحة الدينية بدون طائفيات، ستكون العامل الأساس في امتصاص البطالة ومكافحة الفقر ثم الجهل وفي انحسار دور الهويات الثانوية ومرتزقة السياسة والطائفية ومتعهديها الفاسدين . ويجب أن تكون لبنات المعمار الديمقراطي العراقي خالية تماماً من أي لبنة تمت للطائفية السياسية والعشائرية السياسية ايضاً، فيما يتوجب ان تعود العشائرية الى أعراف العشيرة في الريف كنوع من التضامن الخلاق الايجابي، خصوصاً مع الجيران في المنطقة كما يوصي الإسلام الحنيف، والاحتكام إلى القوانين والشرائع السماوية، إذ أن الطائفية وصلت إلى طريق مسدود خصوصاً في بلادنا، ولا تصلح العشائرية قاعدة اجتماعية لها في كل الأحوال نظراً للتعددية في الموزائيك العراقي الذي رفض ويرفض وسيرفض أية هيمنة لأية جهة مهما تقنعت.

سياسة الوقت الضائع

ناظم عودة ♦

في عصر الاستبداد الروسيّ؛ القيصر والنبلاء، صرخ واحد من أعظم الشعراء الروس، بوشكين، مخاطباً الملوك: "ألا اعلموا الآن، أيها الملوك، إنّ شيئاً لن يستطيعَ حمايتكم بعد اليوم، لا العقوبات، ولا المكافآت، ولا مذابح الهياكل ولا السجون".

"بعد اليوم" هذه، ترصد الأساليب السياسية في الفترة الحرجة، أو اللعب في الوقت الضائع. ليستْ الحكمة السياسية مطلقة، وغير خاضعة لمعيار الزمن، فهذا الأخير هو ميزان الحكمة السياسية. فهؤلاء الملوك/ الحكام، الذين ترك لهم الشعب الحبل على الغارب طوال عقود، وما زادهم ذلك إلا فساداً وتجبّراً، فما كان منهم إلا أنْ اعتبروا كلّ دعوة للإصلاح فتنةً وخروجاً على النظام، وبعضهم من اعتبر ذلك خروجاً على الدين أيضاً.

إنّ الثورة الشعبية، لم تكن نزوة عبثية، وإنما هي تعرية لكل ذلك الكمّ الهائل من الفساد والاستبداد. فزمن الثورة ومنطقها، لا ينتميان إلى زمن المستبدّ ومنطقه، ولذلك فإنّ سياسة ما بعد الثورة بالنسبة للمستبدّ، هي محاولة يائسة لإرجاع الزمن إلى الوراء، وهيهات ذلك. حاول الرئيس التونسي، والمصري، والليبي، واليمني، والسوري عبر خطابات يمكن أنْ نطلق عليها خطابات العودة إلى الوراء، أو خطابات الوقت الضائع، أنْ يستجدي من شعبه فضلة زمن يقتاتُ عليها ما تبقى له من الوقت الضائع. لكنّ الزمن يقتلُ أيضاً، وقديماً قالت العرب في أمثالها: الوقتُ كالسيف إنْ لم تقطعه قطعك. وهؤلاء الذين استهتروا بنفوس الناس، وداسوا على كراماتهم، واستبدوا بهم، كل ذلك جرى في فائض من الزمن، لكنّ الثورة هي زمن هو زمن النهايات والخواتم، وفائض زمن المستبدّ يتقاصر سريعاً، حتى كأنه كما يقول أبولينير: "يذوبُ الزمنُ كما تذوبُ قطعةُ الزُبْدِ تحتَ وطأة النار الضارية".

هذه اللحظة، التي يذوب فيها الزمن، هي ما لا يقدر المستبدون على فهمها، لأنّ مطلق المستبدّ يجعله يحكم خارج مدارات الزمن.

إنّ المستبدّ والثائر يتصارعان معاً على "الزمن" نفسه، ففي الوقت الذي يريد الأول أنْ يوجّه مسار الزمن إلى الوراء، فإنّ الثاني يدفع به نحو نهاياته القصوى. حتى العنف، لا يقدر أنْ ينفذ مشيئة المستبدّ، فقد أراد القذافي أنْ يوقف جريان الزمن الذي فلتَ من قبضته، فزحف بكل ما أوتيَ من قوة ومعدات عسكرية نحو بنغازي، معقل الثورة، لكنّ الزمن خذله قبيل سويعات من توجيه مجراه، كما خذل حاكمَيْ تونس ومصر عندما سهرا ليلاً نهاراً مع اللغة يتوسلون إليها أنْ تقوم مقام السيف في تغيير مجرى الزمن، لكنّ هذا الجريان ينبعُ من إرادة الشعوب المقهورة التي اندفعتْ بزمنها كما يندفع الموج الهادر من أعماق المحيطات. وفي الوقت الذي كنتُ أكتبُ فيه هذه المقالة، ألقي القبض على القذافي جريحاً، ثم قُتلَ لاحقاً، وفي اللحظة التي ألقي القبض عليه، طرح تساؤلاً ينتمي إلى الدائرة الزمنية الضائعة ذاتها، قال: شنْ في/ ماذا هناك؟ فكل هذه القذائف التي سَقطتْ على مسمعه، لم يتعلّم منها أنّ الزمن يجري إلى الأمام، فطرح سؤالاً ارتجاعياً غبياً، فكأنه كان يعيش في أوهام الماضي وخيالاته الزائفة. فما كان من الثوار أنْ يسكتوا أنفاسه ليموت هو وزمنه في طلقة واحدة في القلب الذي لا يرى ولا يسمع إلا الزمن الماضي/ زمن الاستبداد.